

الفصل الرابع: التفتيش

التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق يتم بالبحث في مستودع السر عن أدلة الجريمة التي وقعت وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، ويتمثل مستودع السر في شخص المتهم أو في المكان الذي يقيم فيه، أو يعمل به ويتضمن التفتيش ثلاث خصائص: الجبر أو الإكراه - المساس بمستودع السر - البحث عن الأدلة المادية للجريمة القائمة. ولذلك فإن التفتيش يعد في الأصل من أعمال السلطة القضائية لأن لاحق أو معاصر للتحقيق وليس سابقا عليه.

التفتيش نوعان :

الأول بوصف إجراء من إجراءات التحقيق وهو ما عناه القانون وخصه بالتنظيم عندما تناول التفتيش ويعرف بالتفتيش القانوني، أما الثاني فهو عملا تمليه ضرورة الأمن وهو إجراء احتياطي له طبيعة وقائية ويسمى بالتفتيش الإداري بالمقابلة مع النوع الأول التفتيش القانوني.

المبحث الأول : التفتيش الإداري

التفتيش الإداري المقرر بمقتضى القانون

كالتفتيش الذي يجري في السجون أو في الدائرة الجمركية، وهو تفتيش لا ينظمه قانون الإجراءات الجنائية وإنما تنظمه قوانين ولوائح خاصة، فالمادة التاسعة من قانون السجون تنص على (يجب تفتيش كل مسجون عند دخول السجن، وأن يؤخذ ما معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة) وكذلك ما تنص عليه المادة ٤١ من لائحة السجون (إذا اشتبه مدير السجن أو مأموره في أي زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه، فإذا عارض الزائر جاز منعه من الزيارة) وقد أقرت أحكام النقض هذا النوع من التفتيش (ينطبق لفظ مسجون على المحبوس احتياطيا ولذلك يجوز تفتيشه لدى دخوله السجن طبقا للوائح السجون ولا يعتبر ذلك خاضعا لقواعد التفتيش القانونية. (نقض ١٢/١/١٩٥٠ ح ٧ رقم ٤٩٣ ص ٤٥٣)

التفتيش الإداري المبني على القبول

كالذي يحدث في المصانع والمؤسسات ونحوها كأن تنص بعض اللوائح في المصانع على تفتيش العمال حال دخولهم وخروجهم من المصنع - وكذلك تفتيش الداخلين أو الخارجين عسكريين أو مدنيين من مناطق الأعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية - أو ما تنص عليه التعليمات العسكرية ببعض

معسكرات الشرطة والقوات المسلحة بتفتيش المجندين عند خروجهم لخدمات خارجية وعودتهم أو في حالة الأجازات.

- أعمال اعتبرها المشرع تفتيش (إدارى) في قانون الأحكام العسكرية:

- أ- التفتيش في المعسكرات والثكنات.. أو الأماكن التي يشغلها العسكريون بعد إخطار قائد الوحدة التي يجري فيها التفتيش (م ١٧ ق.أ.ع).
- ب- تفتيش الداخلين أو الخارجين من المناطق التي تحددها الأوامر العسكرية (م ٢٠ ق.أ.ع).
- ج- حق القادة في التفتيش على الوحدات والأفراد طبقاً للأوامر العسكرية (م ١٨ ق.أ.ع).

التفتيش الإدارى بحكم الضرورة

كالتفتيش الذى يجريه رجل الإسعاف فى ملابس شخص فاقد الوعى قبل نقله للمستشفى لإسعافه للتعرف عليه أو جمع متعلقاته وتسليمها لذوية.

التفتيش البوليس أو الوقائى

هو إجراء تحفظي تقتضيه دواعي الأمن والنظام وذلك لتجريد المتهم مما معه من سلاح أو أدوات أو مواد قد يستعملها ضد نفسه أو للإعتداء بها على القوة التى تقوم بالقبض عليه، ولا يسمع به إلا بالقدر والحدود التى يصح فيها البحث عن السلاح أو الأشياء ذات الخطورة - فلا يجوز أن يستطيل علي جسم الشخص أو عورته أو ما يחדش كرامته، كما أنه إذا كان مع الشخص حقيبة أو محفظة بها أوراقه فليس من حق من يجريه أن يفتحها أو يطلع عليها، ويلحق بهذا النوع من التفتيش تفتيش المجندين بالقوات المسلحة عند القبض عليهم لمخالفتهم التعليمات العسكرية أو عند غيابهم أو هروبهم من الخدمة، ويلاحظ أن هذا النوع من التفتيش لا يستند إلي نص قانوني بيينة، وإنما هو إجراء تبرره وتقتضى ضرورة الأمن والتوقي أو مراعاة المصلحة العسكرية.

ملحوظة : يلاحظ أن هذا التفتيش الإدارى بأنواعه السابقة لا يستهدف البحث عن أدلة جريمة معينة، وإنما هو قائم على بعض الواجبات أو توافر الرضاء أو بحكم الضرورة أو للأمن والتوقى، لذلك فلا يشترط أن تتوافر فيه حالة التلبس قبل القيام به، أو أن يكون مسبقاً بإذن من سلطة التحقيق، كما لا يلزم أن يباشرة مأمور الضبط القضائي بنفسه، بل يمكن أن يعهد به إلى أى شخص، إلا أنه في التفتيش الذى يجرى فى السجن أو فى التفتيش الأمنى أو الوقائى يشترط أن يكون تحت إشراف مأمور الضبط القضائي ولو لم يقم به.

بيد أن متى بوشر صحيحا، وأسفر عن دليل أمكن الاستناد إليه، وقد قررت ذلك محكمة النقض (إذا عثر أثناء التفتيش الإداري على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام، فإن يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة، لأن الدليل ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته).

(نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٢١٣ ص ١١٩٢)

المبحث الثاني : تفتيش الأشخاص

تنص المواد ٤٦، ٤٩، ٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية علي القواعد الخاصة بتفتيش الأشخاص.

يقصد بتفتيش الشخص البحث في جسمه وملابسه وفحصها بدقة والتقيب فيها بقصد الحصول على الشيء المراد ضبطه أو ما يخفيه الشخص فيها من أدلة الجريمة، وقد أجاز المشرع لمأمور الضبط القضائي في حالات محددة تفتيش شخص المتهم فاعلا أو شريكا

م ١٦ ق. أ.ع : لعضو الضبط القضائي العسكري في حالة الجنابة أو الجنحة المتلبس بها أن يفتش أي شخص أينما كان يشبه فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو حائز أشياء تتعلق بالجرم أو مخفيا شخصا له علاقة بالجريمة.

حالات تفتيش شخص المتهم بمعرفة مأمور الضبط القضائي

الحالة الأولى

حيث يحوز القبض على المتهم قانونا : متى كان القبض جائز كان تفتيش الشخص جائزا (م ٤٦ أ. ج) وتقتصر إجازة التفتيش في الأحوال التي يحوز فيها القبض على تفتيش شخص المتهم دون أن تمتد إلى تفتيش مسكنه. ولو كان مأمور الضبط قد دخل منزل المتهم للقبض عليه بإذن من النيابة فلا يجوز له تفتيش منزله طالما لم يصرح له الإذن بذلك.

الحالة الثانية

في حالة ندب مأمور الضبط القضائي من سلطة التحقيق، كما إذا كانت النيابة قد أصدرت إذنا بتفتيش شخص المتهم دون القبض عليه، وحينئذ يجب ألا يحدث التعرض للمتهم إلا بالقدر اللازم لإجراء التفتيش، إذ أن من المعلوم أن التفتيش يقتضى الحد من حرية ذلك الشخص إذ أن لاغنى عن عنصر القهر للقيام بالتفتيش، إلا أن ذلك يجب أن يتم دون انتهاك أدميته أو الاعتداء عليه، وبناء عليه إذا حاول

المتهم ابتلاع المخدر فيجوز لمأمور الضبط القضائي إنتزاعه من فمه عنوة ولا يجوز تفتيش فرج المرأة أو دبر الإنسان إذ أن ذلك يعتبر تخطى لحدود الندب ويجب أن يجرى التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي نفسه فلا يجوز أن يعهد به إلى أحد أعوانه إذا أن لا يجوز الندب في الندب، وإن كان هذا يجوز بين أعضاء النيابة العامة، ويلاحظ أن الندب لتفتيش المتهم يشمل ما يكون متصلا بشخصه، كالسيارة أو المتجر أو ما يحمله من حقائب دون أن يمتد إلى منزله.

الحالة الثالثة

إذا قامت أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على انه يخفى أشياء تقيد هي كشف الحقيقة جاز لمأمور الضبط القضائي ان يفتش، فقد نصت (م ٤٩م .أ. ج) إذا كان إذن سلطة التحقيق صادراً بتفتيش المنزل دون تفتيش المتهم أو القبض عليه فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي التمرض للمتهم، إلا إذا توافرت قرائن قانونية على أن المتهم يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة بصدد الجريمة التي تعلق بها تفتيش منزله، وإذا كان التقدير هنا لمأمور الضبط القضائي فإن تقديره يخضع لإشراف محكمة الموضوع، فيجوز لها أن تقره عليه أو تعتبره متجاوز فيعتبر تفتيش المتهم باطلاً والدليل المستند اليه لا يمتد به.

تفتيش توابع الشخص

أما ما يحمله الشخص من أمتعة ومنقولات، كالحقائب تكون لها حرمة الشخص نفسه متى كانت في حيازته وبالتالي يجوز تفتيشها طالما جاز تفتيش شخص حائزها، فإذا تخلى عنها طواعية واختياراً جاز تفتيشها دون التقيد بشروط التفتيش السابقة، أي أنه إذا تخلى الشخص عن الشيء الذي في حيازته مختاراً، صح الإطلاع عليه ومعاينته، فإذا أسفر ذلك عن ظهور جريمة، كان إكتشافها صحيحاً لا بطلان فيه. غير أنه يستترط في التخلي ألا يكون وليد إجراء غير مشروع، أو تحت تهديد مادي أو معنوي، فإذا كان غير ذلك فإن الدليل المستمد منه يصبح باطلاً لا أثر له.

تفتيش الأنثى

القاعدة أن مأمور الضبط القضائي يقوم بتفتيش الأشخاص بنفسه أو بالاستعانة بمعاونة تحت إشرافه. وقد استثنى المشرع من هذه القاعدة حالة ما إذا كان المتهم أنثى فأوجب (م ٤٦ / ٢ أ. ج) أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى وتتعلق هذه القاعدة بالنظام العام، وينبغي علي مأمور الضبط القضائي أن يثبت أسم الأنثى المنتدبة لهذا التفتيش، ويكون الأنتداب دون حلف اليمين، إلا إذا خشى ألا يستطاع

فيما بعد سماعها بيمين أمام جهة التحقيق كشاهدة (م ٢٩ أ.ج) ولا يجوز حضور إجراء التفتيش بمعرفة الأنثى لمأمور الضبط القضائي، حتى تتم الفائدة من المحافظة علي الحياء العرضي للمأذون بتفتيشها، ولم يشترط القانون هذا النذب إلا حينما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط أن يطلع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ علي عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست، وبناء علي ذلك قضى (بأنه إذا كانت المتهمه تضم زراعيها علي صدرها حتي لا يسقط ما كانت تخفيه من مخدرات تحت الملاءة التي كانت فوق ملابسها، فإن الإمساك بيديها وجذبها مما يترتب عليه سقوط الكيس بما حواه من المخدر لا يعتبر إطلاعا علي جزء من الاجزاء التي لا يحوز الاطلاع عليها، وبالتالي لا يمكن الاستناد عليه بالدفع ببطلان التفتيش بأن تم بغير أنثى.) نقض ٢٠ مايو ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٨ رقم ١٤٣ ص ٥١٢)

إلا أنه قد قضى بأنه إذا كان الضابط قد أمسك اليد اليسرى للمتهمه عنوة ورفعها عن صدر المتهمه ثم جذبها من صدرها بإمساكه إذا كانت تخفي فيه المخدر ينطوي ولا شك علي المساس بالعورات ومن ثم فقد قضى ببطلان التفتيش.

(نقض ١٦ نوفمبر ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١٣٦ ص ٦٦٨)

التفتيش برضاء المتهم

متي رضي صاحب الشأن بتفتيش شخصه، لم يجز له بعد ذلك الدفع ببطلان التفتيش إلا أن يشترط لصحة هذا الرضاء الشروط الآتية:

١. أن يكون الرضاء صريحا فلا يؤخذ بطريقة الاستتاج أو مجرد السكوت لأن السكوت قد يكون مبعثه الخوف أو الاستسلام.
٢. أن يكون الرضاء حرا فلا يشوبه عيب من إكراه مادي أو معنوي.
٣. العلم بظروف التفتيش فيجب أن يعلم بأن مأمور الضبط القائم بالتفتيش لاحق له فيه إبتدائا.

ويلاحظ أن القانون لم يشترط لصحة تفتيش شخص المتهم حضور شاهدين علي نحو ما فعل عند تفتيش مسكن المتهم، ولكن حضور الشهود لا يبطل التفتيش بل هو ضمان لسلامة الإجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي، إلا أن قيام مأمور الضبط بالتفتيش في حضور مساعديه يتطلب منه ذكرهم لا إنكارهم في شهادته، ويراعي أن لسلطة التحقيق (النيابة) تفتيش شخص المتهم دون القيود التي يتقيد بها مأمور الضبط القضائي فيجوز لها التفتيش إنا كان هناك ثمة اتهام موجه للشخص في جناية أو جنحة دون اشتراط التلبس أو كون الجريمة معاقب عليها بما

يزيد علي ثلاثة شهور، بل لها التفتيش حتى ولو كانت الجنحة معاقب عليها بالفرامة فقط.

ضبط الأشياء التي تظهر في التفتيش عرضاً

الأصل أن التفتيش يكون للبحث عن الأشياء المتعلقة بالجريمة موضوع التحقيق، وبالتالي فلا يجوز للقائم بالتفتيش أن يتجاوز الغرض الذي يباشر الاجراء من أجله، فيبحث عن أشياء أخرى لا تتصل بالجريمة المعنية، وقد قضى (إذا ندب مأمور الضبط القضائي لتفتيش شخص بحثاً عن سلاح فضبطة ومع ذلك استمر في تفتيش ملابس المتهم الداخلية فعثر فيها علي مخدر فإن ضبط المخدر يكون باطلاً. لأن المخدر لم يكن في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط كما أنه عثر عليه بعد إنتهاء الندب المقرر له بالبحث عن السلاح (نقض ٢٦ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ رقم ٤١ ص ١٧٢)

إذا ندب مأمور الضبط للتفتيش عن ورقة نقدية دهنت علي سبيل الرشوة وهذا الندب تم تنفيذه بالعثور علي الورقة النقدية ولكن مأمور الضبط لم يقف عند ذلك بل جاوزه إلي البحث في ملابس المتهم الداخلية فعثر علي مخدر فإن ضبط هذا المخدر يكون باطلاً وذلك لأن العثور عليه كان بعد إنتهاء التفتيش المصرح به واستفاد الفرصة منه. (نقض ٢٢ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ رقم ٢١٦ ص ٩١٥)

إلا أن الحق في إجراء التفتيش يبيح للقائم به إجراءه في كل مكان يرى احتمال وجود الأشياء المتعلقة بالجريمة وقد يترتب علي ذلك العثور علي أشياء أخرى تعد حيازتها جريمة قائمة بذاتها، ومن ثم يجوز أن يضبطها، متى كان ظهور تلك الأشياء عرضاً دون سعي من جانبه يستهدف البحث عنها فلا يجوز للقائم بالتفتيش أثناء بحثه عن بهائم مسروقة أن يعثر بمحتويات حجرة نوم المتهم و قانون الأحكام العسكرية لا يخرج عن ما ورد في قانون الإجراءات الجنائية (م ١٦ ق. أ.ع) يبيح لعضو الضبط القضائي العسكري في حالة الجناية أو الجنحة المتلبس بها أن يفتش أي شخص أينما كان يشتبه فيه لكونه فاعل للجريمة أو شريك فيها أو حائز علي أشياء تتعلق بالحرم أو مخفياً شخصاً له علاقة بالجريمة وفي غير حالة التلبس يجب أن يستصدر الأمر من النيابة العسكرية ويرى البعض أنه غير مقيد في ذلك بقيد كون الجناية أو الجنحة معاقباً عليها لمدة تزيد علي ثلاثة شهور لعدم نص المشرع العسكري علي ذلك إلا أننا نرى أن مأمور الضبط العسكري يتقيد بنفس القواعد التي يتقيد بها مأمور الضبط القضائي وذلك إعمالاً لنص (م ١٠ ق. أ.ع) كما يعرف القضاء العسكري التفتيش الوقائي الأمني (م ١٩ ق. أ.ع) ويتيح في الأحوال التي يجوز فيها القبض تفتيش المتهم وقائياً بعد ضبطه كما أن (م ١٨ ق. أ.ع) تخول القادة علي الوحدات العسكرية التفتيش الإداري كلما رأوا لذلك ضرورة كالبحث عن

الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع أدلتها أو التحقيق بشأنها، كما سمحت (م ١٧ ق.أ.ع) لأعضاء الضبط العسكري حق التفتيش فى المسكرات أو الثكنات أو الطائرات أو السفن العسكرية لصالح القوات المسلحة فى حالة وقوع جناية أو جنحة بها كل فى دائرة إختصاصه وله أن يضبط الأشياء والأوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة إذا أتضح له من أمارات قوية أنها موجودة معه وفى غير ذلك يجب عليه أن يستصدر الأمر بالتفتيش من النيابة العسكرية^(١).

المبحث الثالث: تفتيش المسكن

حرمة المساكن يحميها الدستور وكافة النصوص القانونية والعسكرية (م ٤٤ من الدستور) تنص على أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها وتفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب (م ٩١ أ.ج) تنص على أن تفتيش المنازل من أعمال التحقيق ولا يجوز إلا بأمر من قاضى التحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه شرط ارتكاب هذا الشخص جناية أو جنحة أو اشتراكه فى ارتكابها، وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً (م ١٥ ق.أ.ع) لا يجوز لأعضاء الضبط العسكري الدخول أو التفتيش فى أى محل إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

(١) القاعدة العامة : أن القاعدة العامة فى أحوال التلبس المحددة بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية هى أن لمأمور الضبط القضائى أن يقبض على المتهم الحاضر إذا قامت دلائل كافية على إتهامه فى جناية أو فى جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر وله أيضا أن يفتش شخص المتهم بحث عن أدلة تفيد فى كشف الحقيقة، وليس له أن يفتش شخص غير المتهم.

غير أن المشرع فى قانون الأحكام العسكرية خرج عن هذه القاعدة العامة وأجاز لعضو الضبط القضائى العسكري فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون تحديد أن يفتش شخص المتهم وغير المتهم، واشترط للتفتيش مجرد الاشتباه دون تطلب وجود دلائل كافية على الاتهام.

بالنسبة لشخص المتهم : أجازة المادة ١٦ من قانون الأحكام العسكرية تفتيش أى شخص أينما كان يشبهه بأنه فاعل فى جريمة أو شريك، ويستوى أن يكون المشتبه فيه له الصفة العسكرية أو ليست له تلك الصفة، وكل ما اشترطه المشرع أن يشبهه فيه رجل الضبط، بأنه فاعل أو شريك فى جناية أو جنحة داخله فى اختصاص عضو الضبط، بأنه فاعل أو شريك فى جناية أو جنحة داخله فى اختصاص عضو الضبط، ومتى ثبت لرجل الضبط الاختصاص المكاني وفقاً لمعيار من المعايير الثلاث السابق بيانها وهى محل وقوع الجريمة أو مكان ضبط المتهم أو محل إقامته، فله أن يفتشه فى أى مكان ولو كان خارج دائرة اختصاصه المكاني.

بالنسبة لشخص غير المتهم : فقد خرج المشرع عن القاعدة العامة فى عدم جواز تفتيش شخص غير المتهم إلا بعد استئذان القاضى الجزئى أو من خول اختصاصه، وأجاز لعضو الضبط القضائى أن يفتش أى شخص يشبهه فيه على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة المتلبس بها أو تقوم الشبهة على أنه مخفي لشخص له علاقة بالجريمة. وهذه الحالة غريبة باعتبار أننا بصدد تفتيش الأشخاص بصدده واقعة فى إخفاء أشخاص فارين أو مطلوبين للعدالة.

تعريف تفتيش المساكن

هو عمل من أعمال التحقيق مقصور على حالة صدور إذن مسيب من سلطة التحقيق وقد عرفت محكمة النقض بأن كل مكان يتخذه الشخص مكاناً لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرماً آمناً لا يباح لغيره دخوله إلا بإذن، تلحق بالمساكن توابعها أو ملحقاتها، وهي الأمكنة المتصلة بمحل السكن والمخصصة لمنفعة سواء كانت فوق سطحه أو تحت أرضه أو ملتصقة به بحيث يكون الإنتفاع بها خاصاً وتتبعها نفس الحماية التي تتبع المسكن قانوناً ويدخل في نطاق السكن وملحقاته (الحديقة - المرآب " الجراج " - حظائر الدواجن أو الماشية - المخازن الموجود بالمسكن - سطح المسكن - السيارة متى كانت في نطاق المسكن وداخله).

ويعد مسكن ولو كانت الإقامة فيه غير دائمة كالمصايف أو المنزل الريفي أو حجرة يستأجرها الشخص ليوم واحد بفندق أو المسكن المعروض للإيجار مفروشا أو غير مفروش أو المكتب أو عيادة الطبيب يستوي أن يكون في ذلك سند الحياة للمسكن هو حق الملكية أو الإيجار أو الإنتفاع أو حتى مجرد التسامح وتلحق بالمساكن الحدائق والمزارع التي تحيط بها مهما كانت مساحتها طالما أنه لا يسمح لدخولها لأي فرد بشرط تكون مسررة.

حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في تفتيش مسكن المتهم

كان نص (م ٤٧ أ.ج) يبيح لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم، ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إلا أن المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية تلك المادة واستندت في ذلك لتعارضها مع نص المادة ٤٤ من الدستور ورتبت على ذلك عدم جواز دخول المنازل وتفتيشها إلا بناء على أمر قضائي مسبب وكان ذلك أثناء نظرها طعناً في الجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الأزيكية والمقيدة برقم ١٠١٤ كلى لسنة ١٩٨٠ حيث أوردت حكمها السابق بعدم دستورية نص المادة ٤٧ أ.ج بجلسة ٦/٢ / ١٩٨٤ وبالتالي أصبح لا يجوز لمأمور الضبط تفتيشه منزل المتهم إلا في حالتين فقط : الأولى ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق الابتدائي : إذ تجيز ذلك المادتان ٧٠.٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيجوز ندب مأمور الضبط القضائي في تفتيشه منزل المتهم أو شخص المتهم ويجوز له أن يقوم بذلك بنفسه أو عن طريق معاونية في حضوره وتحت إشرافه ولكنه لا يجوز له ندب زميل له في ذلك إذ يلاحظ أنه ليس للمندوب ندب غيره فيما ندب إليه.

الثانية : رضاء حائز المسكن بتفتيشه : القاعدة الأصولية تقضى بأنه من شرع إجراء لمصلحته أن يتنازل عنه، وبالتالي يجوز لحائز المسكن أن يرخص بتفتيشه متخلياً عن الضمانات التي قررت لمصلحته سواء كان حائز المسكن هو صاحبة أو من ينوب عنه في حيازته وقت غيابه، ولا يقيد بالرضا الذي يصدر من صغير غير مميز أو تحت تأثير خوف أو إكراه لذا يلزم أن يثبت الحكم بأن الرضا صدر من صاحبه مع علمه بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه أو أن يثبت الرضا في محضرة مأمور الضبط القضائي قبل التفتيش، وقد قضى بأن التفتيش الذي يجرى بناء على رضا الابن البالغ في حالة غياب أبيه المتهم، أو بناء على رضا الأب في حالة غياب ابنه المتهم يكون صحيحاً مادام ثبت أن أيا منهم يقيم مع الآخر بصفة دائمة ومستمرة مما يعتبر معه المنزل في حيازتهما معا. (نقض ١٩٥٦/١٠/٢٣ س ٧ رقم ٢٨٩ ص ١٠٥٤)

كما حكم بأن التفتيش الحاصل برضاء أخت المتهم التي تقيم معه في المنزل وقت التفتيش يكون صحيحاً كذلك التفتيش الحاصل برضاء خلية صاحب المنزل طالما ثبت استمرار إقامتها به وكذلك قضى بصحة تفتيش مصنع برضاء شخص يعمل فيه مساعداً لصاحبه إذ تبين أنه ينوب عنه في عمل المصنع ولا يعتد برضاء شقيق المتهم إذا ثبت أنه يقيم في مسكن غير مسكن شقيقة محل التفتيش ولو وجد فيه وقت التفتيش، ولا يعتد برضاء خادم حائز المكان مهما كانت مدة عمله به، ولا البواب أو الخفير إذ أنه ينبغي أن يصدر الرضا دائماً عن صاحب صفة حقيقة في التنازل عن حصانة المكان، وهذا ضمان للتأكد من أن من رضى بالتفتيش حائزاً فعلياً أو في حكم الحائز الفعلي للمسكن، وقد استلزم بعض الأحكام لذلك أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بالكتابة في محضر التحقيق وإن كان القضاء لم يستقر على ذلك بل أن بعض المحاكم لم تسلم بثبوت التفتيش بالكتابة، إذ لم تظمن أنه حصل حراً وسابقاً على التفتيش وبالإمام من رضى به بكافة عيوبه والقاعدة المستقرة أن الرضا مسألة موضوعية تترك لتقدير محكمة الموضوع تستشفها من وقائع الدعوى وظروفها.

تفتيش المنزل في غيبة صاحبه

القانون قد أوجب أن يحصل التفتيش في منزل المتهم بحضوره أو من ينوب عنه ولكنه إذا تعذر حضور المتهم أو من ينوب عنه فإن ذلك لا يعنى إلغاء أمر تفتيش المسكن وهنا فرق المشرع بين أن تقوم سلطات التحقيق بنفسها بالتفتيش (النيابة) وبين أن يقوم به مأمور الضبط القضائي فأشترط وجود شاهدين إذا تعذر حضور المتهم أو من ينوبه (م ٥١ أ.ج) أي أن المشرع رأى أن إجراء التفتيش بمعرفة سلطة

التحقيق ضماناً كافياً للمتهم وحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش الذى تجرى النيابة، وبالتالي التفتيش الذى تجرى النيابة فى غيبة المتهم يعد صحيحاً ولو لم يحضره من ينوب عنه أو أياً من الشهود، إلا أنه إذا حضر التفتيش الذى تجرى النيابة لمنزل المتهم شهود فلا يترتب على ذلك أى بطلان.

وهنا فرقت محكمة النقض بين حالتين بالنسبة لمأمور الضبط القضائى عند تفتيشه منزل المتهم فى غيبته :

١. مجال تطبيق م ٥١ أ.ج هو عند دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها.
٢. أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط بناء على نذب من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليهم فيه (م ٩٢ أ.ج) الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتى تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه أن أمكن ذلك وبالتالي فهذه الحالة ليس حضور المتهم جوهرياً ولا وجود من ينوب عنه إلا فى حدود الإمكان، ولكنه يحظر فى ذلك على النيابة أو مأمور الضبط القضائى تعمد تجاهل حضور المتهم أو من ينوب عنه أن أمكن ذلك. ويلاحظ أن من عرضنا السابق والذي فيه ما يفيد أنه لا يجوز لمأمور الضبط تفتيشه المنزل إلا فى حالتين بعد إلغاء نص المادة ٤٧ أ.ج فإنه لا يكون هناك مجالاً للتفرقة السابقة إذ أنه فى الحالة الأولى يكون النذب قد تم فيكون لمأمور الضبط القضائى ما للنيابة فلا يشترط وجود شاهدين، أما الحالة الثانية وهى المتعلقة بالرضا فالضمان بذاتها موجودة لوجود حائز المكان نفسه الراضى بالتفتيش سواء كان هو بذاته أو من ينوب وبالتالي فإعمال نص م ٥١ أ.ج فى الحالة الثانية ليس إلزامياً ولكونه مندوب أو لزيادة التأكيد فى نتائج التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائى ولكنه يكون إلزامياً فى حالة الأذن دون النذب.

المبحث الرابع: تفتيش السيارات

من المستقر فقها وقضاء أنه يجوز تفتيش السيارات بأنواعها (خاصة - عامة - أجرة) إلا أنه لا يوجد نص فى قانون الإجراءات الجنائية بشأن تفتيش السيارات، ويتميز التفرقة بين كيفية تفتيش كل من الأنواع الثلاثة عل التفصيل التالى :

أولاً: تفتيش السيارات الخاصة

تتمتع السيارة الخاصة بالحرمة والحماية بلا جدال وبالتالي فهي تتمتع بالحرمة الشخصية لقائدها أو لصحابها، وتطبق عليها حينئذ ضمانات تفتيش الأشخاص، ولا يخرج وضع السيارة الخاصة عن ثلاثة حالات : الأولى إذا كانت السيارة تسير فى الطريق العام فهنا يكون لها حرمة قائدها أو صاحبها أو حائزها ويراعى فيها ضمانات تفتيش الأشخاص : الثانية إذا كانت السيارة مستقرة فى المنزل أو فى أحد ملحقاته كالمربأ (الجراج) الملحق به فإنها تخضع لقواعد تفتيش المساكن. أما الحالة الثالثة إذا كانت خالية وكان ظاهر الأمر يشير إلى تخلى صاحبها عنها فتسقط عنها الحماية ويجوز لمأمور الضبط القضائى معاينتها وفتحها على سبيل التحرى، فإذا وجد بها شيئاً يعد حيازته جريمة جاز ضبطه.

ثانياً: تفتيش السيارات العامة

السيارات العامة تنقسم إلى نوعين :

سيارات النقل الجماعي كالأتوبيسات ووسائل النقل العام ويشملها القطارات فإنها تأخذ حكم المحلات العامة، ويجوز لمأمور الضبط القضائى أن يستطلع ما بها كما يجوز إيقافها أثناء سيرها للتحقق من عدم مخالفتها لأحكام القانون، فإذا أسفر هذا الإجراء عن ضبط جريمة يكون ضبطها صحيحاً، واستقرت أحكام النقض على أن السيارات العامة تكون فى حيازة كل المتواجدين فيها من ركابها وليست فى حيازة قائدها وحده. أما النوع الثانى من السيارات العامة فهو سيارات الأجرة ولا تعتبر هذه السيارات فى حيازة سائقها فقط حتى ولو كانوا هم أصحابها، وإنما هى فى حيازة السائقين والركاب معاً، فلا يجوز تفتيشها إلا فى حالة التلبس المتواجد عليها سائقها أو أحد ركبها، والحماية التى قدرها القانون لها أقل من حماية السيارات الخاصة إذ أنه يمكن إيقافها لدواعي أحكام المرور أو لدواعي الأمن والتحرى عن المتهمين الهاربين، ويجوز فى هذا فتح السيارة للاستدلال عمن بها دون التعرض للحرية الشخصية، فإذا تبين وجود متهم هارب بداخلها جاز القبض عليه، وإذا وجدت أمتعة أنكر الموجودون بالسيارة صلتهم بها، جاز تفتيشها

باعتبارها متروكات، فإذا شاهد مأمور الضبط القضائي أثناء قيامه بالتحريات داخل السيارة الأجرة حالة تلبس جاز له ضبطها.

الدفع بالتفتيش في المحاكم العسكرية :

- لأن المبدأ العام هو حق المتهم في عدم المساهمة المباشرة في أدانة نفسه وعدم إجبارة في تقديم ما يدينه وأن إجراء أى بحث داخل سر الإنسان يعتبر تفتيشاً بالمعنى القانوني، وبالتالي يحظر على مأمور الضبط القضائي مباشرته إلا بإذن من النيابة العسكرية المختصة وهو ما لم يثبت للمحكمة فى الأوراق إذ ثبت أن المذكور حال عودته من الإجازة تبين أنه فى حالة غير طبيعية وعدم إتزان فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي إجبارة على غسيل معدته ومعرفة ما بها إلا بإذن أو إذا توافرت حالة التلبس مشاهدة المتهم وقت ابتلاعه للمخدر أو إثبات إنبعاث رائحة من فمه مما يجعلها لا تعول على هذا التفتيش ولا تأخذ بالدليل المستمد منه. (الدعوى رقم ٢٧٥ كلى محكمة القاهرة العسكرية لسنة ٢٠٠١)

- وحيث رأت المحكمة أن هناك دفعاً جوهرياً هو بطلان التفتيش الأمر الذى يوجب الرد عليه والمحكمة ترى أن رجال الشرطة يتصفون بصفتين صفة الضبط الإدارى وتختص بمنع وقوع الجريمة وفى هذا يخول لهم فى هذا الإطار التفتيش الإدارى فى الثكنات العسكرية وهذا النوع من التفتيش إذا تم فى إطاره وعلى وجهة الصحيح وكشف عن جريمة فإنه يصح الإستناد إليه فى إدانة المتهم، والتفتيش الإدارى لم يشترط فيه القانون أن يقوم به مأمور الضبط بنفسه وإنما هو تفتيش أمنى وقائى فإذا قام به مجندو الأمن حال عودة المتهم من الإجازة كتعليمات ضابط الأمن ونتج عنه كشف وجود مخدر فى جيب المتهم الأيمن فإن التفتيش يقع صحيحاً ومنتجاً لآثارة. (القضية رقم ٤٢١ كلى محكمة القاهرة العسكرية لسنة ٢٠٠١)

- وحيث أن التفتيش المطمون يبطلانه ترى المحكمة أنه جاء صحيحاً منتجاً لآثارة إذ أن السيد الضابط حال وجوده بمحطة مترو مبارك وجد المتهم يحتك بجمهور الركاب وأضعا نفسه محل الريبة والشبهة فأستوقفه وسأله عن شخصه فتبين أنه مجند وأنه لا يحمل تصريحاً بالإجازة ولا بطاقة شخصية ومن المقرر أن المادة ٥٢ من قانون الأحوال المدنية تجيز لرجال السلطة العامة ومأمورو الضبط القضائي استيقاف أى شخص للإطلاع على البطاقة الشخصية حتى يمكن التحقق من عدم التلاعب فيها ومراقبتها فإذا ما قام المتهم أثناء اصطحابه إلى مكتب الشرطة بالمحطة لإتخاذ الإجراءات حياله بإخراج علبة سجائر من جيبه الأيمن والتخلص منها فإذا ما تتبع الضابط العلبة حتى إستقرت على الأرض وفضها فإن تفتيشه لها يقع سليماً عن حالة

تلبس صحيحة لتخلى المتهم إرادياً عنها (الدعوى ٤٢ كلى محكمة القاهرة العسكرية لسنة ٢٠٠٢)

أحكام النقض فى تفتيش السيارات

-إن القيود الواردة على التفتيش تصرف إلى السيارة الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها إلا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما أنها فى حيازة أصحابها، فإذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلص أصحابها عنها سقطت هذه الحماية عنها وجاز تفتيشها، وهذا التفتيش ليس تفتيشاً قانونياً، وإنما ضرب من ضروب التحرى عن مالك السيارة واحتياجات الأمن ولا جناح على الشرطة فى ذلك. (نقض ١٩٦٢/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٧٦ ص ٩٦٢)

-لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق وفى غير أحوال التلبس، إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلى صاحبها عنها. (الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٤)

-إذن النيابة العسكرية بتفتيش سيارة معينة بذاتها ومن يوجد بها من أشخاص دون حاجة إلى تسمية المأذون بتفتيشه منهم فى الأذن باسمه أو أن يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش ولا يجوز التعميل على ذلك فى كونها سيارة خاصة لصدور إذن من النيابة العسكرية بتفتيش السيارة بذاتها طبقاً لتحريات تشير إلى أنها تنقل مخدرات.

(القضية رقم ٤٣١ كلى عسكرية محكمة القاهرة للشرطة لسنة ٢٠٠١)

-السيارات المعدة للإيجار، من حق مأمور الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها بالطرق العامة للتحقيق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور

(نقض ١٩٨٣/١١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠)

-يجوز لمأمور الضبط القضائى استطلاع الأمر داخل القطارات لتنفيذ القوانين ويكون ذلك بمثابة معاينة لا تفتيش فإذا ما وجد بالقطار أمتعة ليست فى حيازة أحد، وأنكر الركاب صلتهم بها جاز له تفتيشها - فإذا ما وجد بها أشياء تعد حيازتها جريمة جاز ضبطها فإذا كانت فى الشنطة ما يدل على شخص صاحبها قامت حالة التلبس صحيحة.

(نقض ١٩٦٧/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ٥٩ ص ١٢٤)

- مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى طريق عام لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية لمراقبته، وإنما هو تنفيذ القوانين واتخاذ إجراءات التحرى والبحث عن مرتكبي الجرائم، فإذا ما تبين بطريقة عرضية اكتشاف جريمة فلا مجال للدفع ببطلان التفتيش، (الطعن رقم ١٠٤٧٨ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٩/٥/٤)

- حرمة السيارة الخاصة مستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، فإذا صح تفتيش شخصه فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك .

(الطعن رقم ٢٣١١٠ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

- إن تقدير الشبهة التى تخول التفتيش بقصد التوقى والتحوط سواء بالنسبة للشخص أو السيارة منوطاً بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون سبق ذلك قبضاً يجيزه القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقى مقيداً بالفرض منه دون تجاوزه إلى غرض آخر، والفصل فيما إذا كان من قام بإجراء هذا التفتيش قد إلتزم حده أو جاوز غرضه متعسفاً فى التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون (الطعن رقم ١٦٧٢٨ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

الدفع التى ترد على التفتيش بكافة أنواعه فيما يلى :

- ١) الدفع ببطلان التفتيش لوقوعه بناء على إجراء باطل.
(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٨/١/١٦)
- ٢) الدفع ببطلان التفتيش لوقوعه بناء على إذن باطل.
(نقض ١٩٦٩/١٠/٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ص ١٠٢٢)
- ٣) الدفع ببطلان إذن التفتيش لإبتائه على تحريات غير جديده.
(الطعن رقم ٢٣٤٠٣ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)
- ٤) الدفع ببطلان التفتيش لوقوعه قبل الحصول على إذن النيابة بذلك.
(الطعن رقم ٦٠٦٣٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
- ٥) الدفع ببطلان التفتيش لوقوعه من شخص ليس له صفة الضبطية القضائية.
(نقض ١٩٦١/٥/٨ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٠١ ص ٥٤١)
- ٦) الدفع ببطلان التفتيش لمجاوزه من قام بإجرائه للفرض منه كأن يتحول من تفتيش وقائى إلى تفتيش قانونى - أو أن يبحث القائم بالتفتيش فى علبة ثياب بملابس المتهم ويفضها فى حين أنه مأذون له بالتفتيش عن سلاح.
(الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)

- (٧) الدفع ببطلان إجراءات التفتيش لعدم تحريره في محضر مستقل ولخلو الأوراق من الإشارة إليه.
(نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ ص ٢٦٩)
- (٨) الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه ممن لم يندب في إذن التفتيش الصادر بندب مأمور ضبط معين بذاته.
(الحكم الصادر في الجناية رقم ٤٠٤٤ لسنة ١٩٩٠ مركز القناطر الخيرية والمقيدة برقم ٨٣٣ كلى لسنة ١٩٩٠ جلسة ١/٢٢/١٩٩٢)
- (٩) الدفع ببطلان التفتيش الواقع بغير رضاء المتهم عند تفتيش منزله.
(نقض ١٩٤٢/٥/٤ طعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٢ قضائية)